

العلاقة بين الطلب على النقود وعجز الموازنة دراسة تطبيقية: حالة الأردن

مالك قاسم الخصاونة

جامعة الطفيلة التقنية - الأردن.

malik.khasawneh@yahoo.com



مقدمة

اكتسبت العلاقة بين عجز الموازنة والطلب على النقود مكاناً بارزاً في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد النقدي؛ فالإطار النظري المتعلق بالفرضية النقدية (Monetary Hypothesis-MH) بُني على النظرية الكمية للنقود والنظرية المالية لمستوى السعر (Fiscal Theory of Price Level- FTPL)، وذلك لفهم الروابط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية. وفي المقابل، بُنيت النظرية الكينزية الجديدة على النماذج الديناميكية للاقتصاد الكلي بافتراض وجود منافسة غير تامة لتفسير سلوك هذه المتغيرات.

وقد جاء دور النقود في إدارة السياسة النقدية من خلال الممارسات العملية التي يبين بعضها أن النقود تساعد في معرفة ديناميكية التضخم، فيما اعتبر البعض الآخر أن ذلك الدور للنقود يقتصر على أنها وحدة للحساب فقط، الأمر الذي أدى إلى وجود تباين في الدور الذي تؤديه النقود في السياسات النقدية المتبعة من قبل السلطات النقدية.

وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن قوة العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم تعتمد بشكل كبير على ما إذا كانت السياسة النقدية مستقلة أو معتمدة بشكل نسبي على السياسة المالية؛ ففي الدول التي يشكّل فيها سكّ النقود (seigniorage) أمراً مهماً للتمويل الحكومي، نجد أن هنالك ارتباطاً بين العجز الحكومي والتضخم. وفي المقابل، فإنه في الحالات التي تكون السلطات النقدية متمتعة باستقلالية في سياساتها النقدية، يكون الارتباط بين العجز والتضخم ضعيفاً.

ويرى الباحثون الاقتصاديون أن عجز الموازنة هو الأشد ضرراً على الاقتصاد الكلي من حيث تأثيره في مستوى الاستثمارات والتضخم، وما يخلّفه في الوقت نفسه من عبء على الأجيال القادمة يتوجب عليها دفعه والتعايش معه. وعلى المستوى العملي، فإن العلاقة بين عجز الموازنة والنقود والتضخم تَمّت دراستها في الدول الصناعية والدول النامية، فكانت النتائج التي تم الوصول إليها مختلفة؛ فمثلاً على مستوى الدول النامية، وجدت الدراسات أن معدلات التضخم المرتفعة تتحقق عندما تواجه الدول عجز موازنة كبيراً ومستمرّاً يتم تمويله من خلال سكّ النقد، وبالتالي يكون التضخم ظاهرة مالية مدفوعة بقوى نقدية (Fiscal Driven Monetary Phenomena). لذلك، فإن التغيرات التي تحدث في معدل التضخم يمكن أن تؤثر في قرارات السلطة المالية، كما أن العجز في الميزانية يمكن أن يكون له في حال حدوثه آثار في النقود والتضخم.

ونظراً إلى أهمية الموضوع، حاول الباحث القيام بدراسة أثر عجز الموازنة العامة في الطلب على النقود في الأردن، حيث وصل إجمالي عجز الموازنة الأردنية خلال عام ٢٠٠٩ إلى ٨٩١,٧ مليون دينار. وقد جاء هذا العجز نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي وانخفاض المساعدات الخارجية، إلا أنه انخفض إلى ٦٥٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٠، لكن ذلك لا ينفي أنه يشكّل في الأردن تحدياً للحكومة الأردنية الحالية والحكومات المتعاقبة.

١ - أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من أسباب عدة، أبرزها:

- كون عجز الموازنة يحظى بأهمية خاصة في اقتصاديات الدول النامية، ومنها الأردن، خاصةً أن ظاهرة عجز الموازنة العامة فيه لا تُعدُّ ظاهرة جديدة على الاقتصاد الأردني، وإنما هي مشكلة جاءت مع نمو الإنفاق الحكومي بمعدلات عالية فاقت معدلات نمو الإيرادات المتأتية للدولة، ومن أهمها المساعدات الخارجية التي تشكّل دعماً كبيراً للاقتصاد الأردني.

- كون العجز في الموازنة العامة في الأردن عجزاً مزمناً وهيكلياً ومتأصلاً لفترات طويلة جداً، خاصة أن الاقتصاد الأردني يُعَدُّ من الاقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي، وهو ما يجعله عرضة للتقلبات العالمية التي من أهمها الارتفاع المستمر في أسعار النفط العالمية.

- كون العجز في الموازنة العامة يفضي إلى حدوث تدهور في القوة الشرائية للعملة الوطنية، الأمر الذي ينعكس على المستوى العام لمعيشة الأفراد، وترتب عليه آثار اجتماعية واقتصادية مختلفة.

٢ - مشكلة الدراسة

تُعدُّ مشكلة عجز الموازنة العامة من المسائل والقضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم؛ فهي من المشكلات المالية المتميزة بتطويرها الذي يصيب جميع المجالات، الاجتماعية منها والسياسية والاقتصادية، في ظل تقلص المواد واتساع الحاجات. وقد تعدت المشكلة كونها قضية تواجهها الدول النامية، بل حتى الدول الصناعية المتقدمة أصبحت تنظر إلى عجز الموازنة العامة كمشكلة حقيقية تتطلب تخطيطاً دقيقاً وجهداً كبيراً.

٣ - هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر العجز في الموازنة الحكومية في الطلب على النقود في الأردن، وذلك خلال الفترة ١٩٦٧-٢٠٠٩، بناء على البيانات المستند إليها على أساس سنوي. وقد تم الحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة من خلال البيانات الصادرة عن البنك المركزي الأردني، ودائرة الإحصاءات العامة، ووزارة المالية، والبنك الدولي.

٤ - الدراسات السابقة

أُجري عدد كبير من الدراسات المتعلقة بموضوع أثر عجز الموازنة في الطلب على النقود في كثير من الدول. ولعل من أهم هذه الدراسات، تلك المتضمنة دراسة تأثير العجز في الميزانية الحكومية في الطلب على النقود في السعودية خلال الفترة ١٩٦٩ - ٢٠٠٢. وقد وجدت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي يؤثران بشكل إيجابي في الطلب على النقود، كما وجدت الدراسة أن معدل التضخم ومعدل الفائدة يؤثران عكسياً في الطلب على النقود. أما بالنسبة إلى العلاقة بين الطلب على النقود وعجز

الموازنة، فقد وجدت الدراسة أن العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية^(١).

وبهدف معرفة تأثير عجز الموازنة في الطلب على النقود في لبنان، أجريت دراسة خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٧، وذلك بهدف معرفة هذا الأثر في الكثير من المتغيرات الاقتصادية، منها عجز الموازنة. وقد وجدت الدراسة أن هنالك علاقة في الأجل الطويل بين الطلب الحقيقي على النقود والنتائج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي ومعدل الفائدة ومؤشر أسعار المستهلكين. إلا أن الدراسة لم تجد أية علاقة بين الطلب على النقود وعجز الموازنة خلال الفترة^(٢).

وفي محاولة لمعرفة تأثير التغيرات التي تحدث في عجز الموازنة والنتائج المحلي الإجمالي في التضخم، أجريت دراسة بهذا الخصوص على تنزانيا، وذلك خلال الفترة ١٩٦٧ - ٢٠٠٧، وقد وجدت الدراسة أن التضخم يستجيب للتغيرات التي تحدث في عجز الموازنة والنتائج المحلي الإجمالي^(٣).

٥ - الإطار النظري

تقوم الدول بتمويل العجز في موازنتها من خلال طرق عدة، أهمها فرض الضرائب، والاقتراض من خلال إصدار السندات للأفراد والمؤسسات، سواء كانوا محللين أو أجنب، بالإضافة إلى اللجوء إلى البنوك المركزية لغايات الاقتراض منها. إلا أن لكل طريقة من هذه الطرق أثرها في الاقتصاد، وخصوصاً في الطلب على النقود، الأمر الذي خلق نوعاً من التضارب والجدل لدى الاقتصاديين حول هذه الآثار، وبالتالي حدا بهم إلى دراستها لمعرفة التأثيرات العكسية التي يحدثها العجز في ميزان المدفوعات في الطلب على النقود^(٤).

وبشكل عام، يمكن القول إن هنالك ثلاث مدارس اقتصادية اهتمت بالتأثير الاقتصادي للعجز الذي يحدث في الموازنة على الاقتصاد، وهي المدرسة النيوكلاسيكية (Neoclassical)، والمدرسة الكينزية (Keynesian) والطرق الريكاردية (Ricardian Approaches). وقد بُني التحليل المتعلق بهذه النظريات بناء على النماذج الكلية المتضمنة نموذجي IS/LM، وتم التعامل مع عجز الموازنة على أنه عامل خارجي^(٥).

Hamad A. Al-Towajri and Khalid A. Al-Qudair, «The Impact of Government Deficits on Money Demand: Evidence from Saudi Arabia,» College of Administrative Sciences, King Saud University (In. d.), < <http://faculty.ksu.edu.sa/twegry/DocLib1/Budjet%20Deficit%20and%20Money%20demand.pdf> > .

Wadad Saad and Kamel Kalakech, «The Impact of Government Deficits on Money Demand: Evidence from Lebanon,» Middle Eastern Finance and Economics, Euro Journals Publishing (2009).

M. Solomon and W. A. Det Wet, «The Effect of Budget Deficit on Inflation,» Department of Economics (University of Pretoria) (2004).

Abdessatar Ouanes and Subhash Thakur, *Macroeconomic Accounting and Analysis in Transition Economies* (Washington, DC: International Monetary Fund, 1997).

= K. Alec Chrystal and Daniel L. Thornton, «The Macroeconomic Effects of Deficit Spending: A

يفسر النيوكلاسيكيون والكينزيون العلاقة بين العجز في الموازنة والطلب على النقود من خلال افتراضهم أن مستوى العمالة هو أقل من التوظيف الكامل، وبالتالي فإن السياسة المالية التوسعية الناتجة من زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب ستؤدي إلى زيادة عجز الموازنة. هذه الزيادة سيكون لها تأثير إيجابي في الطلب على النقود من خلال المضاعف النقدي (Multiplier)، والزيادة في الطلب على النقود ستذهب لغايات المعاملات (Transactions). وعندما تقرر الحكومة الإبقاء على مستوى الإنفاق ثابتاً بتمويله من خلال إصدار السندات، فإن ثروة مالكي هذه السندات ستزداد، أي إن الحكومة تقوم بإعادة توزيع الثروة من القطاع العام إلى القطاع الخاص من خلال قيامها بدفع معدلات فائدة لحاملي هذه السندات. وزيادة الثروة في أيدي الأفراد ستؤدي إلى زيادة الاستهلاك، والإنفاق الاستهلاكي سيؤدي إلى زيادة الدخل من خلال المضاعف مرةً أخرى. وفي المقابل، فإن زيادة الدخل ستؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لغايات المعاملات. وبالتالي، فإن الطلب على النقود ازداد نتيجة قيام الحكومة بإصدار السندات، أي إن الطلب على النقود هو دالة في الثروة^(٦).

ومع افتراض أن عرض النقد بقي ثابتاً من دون تغيير، وقامت الحكومة بتمويل عجز الموازنة من خلال إصدار سندات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة معدلات الفائدة، وسيكون التأثير الكلي هو زيادة الطلب على النقود، الذي سيؤدي في المقابل إلى زيادة معدلات الفائدة، وهو ما سيؤدي إلى حدوث مزاحمة (Crowd Out) في الاستثمار الخاص^(٧). إلا أن هنالك من يرى أن حدوث عجز في الموازنة لا يؤدي إلى حدوث أثر مزاحمة في الاستثمار، ذلك أن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية، وذلك للإبقاء على الإنتاج عند مستواه الجديد ما دام الإنتاج ليس عند مستوى التوظيف الأمثل^(٨).

وقد بيّن عدد من الباحثين أن عجز الموازنة لا يكون له أي تأثير في الطلب على النقود في الأجل الطويل، وذلك عندما يكون الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل، إذ حين يكون الاقتصاد كذلك، يكون مستوى الإنتاج مستقلاً عن عجز الموازن، أي أن زيادة الثروة للأفراد تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص^(٩). وفي المقابل، فإن فرضية ريكاردو قد شارك بارو في وضعها عام ١٩٧٤. ووفقاً لتلك الفرضية، فإنه لا يوجد لعجز الموازنة تأثير في

Review,» Federal Reserve Bank of Saint Louis (1988); B. Douglas Bernheim: «Ricardian Equivalence: An Evaluation of Theory and Evidence,» NBER Working Paper; no. 2330 (1987), and «A Neoclassical Perspective on Budget Deficits,» *Journal of Economic Perspectives*, no. 30 (1989).

O. David Gully, «An Empirical Test of the Effects of Government Deficits on Money Demand,» (٦) *Applied Economics*, vol. 26 (1994), pp. 239-247.

Bernheim, «A Neoclassical Perspective on Budget Deficits». (٧)

Robert Eisner, «Budget Deficit: Rhetoric and Reality,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 3, no. 2 (٨) (1989), pp. 73-93.

Janet L. Yellen, «Symposium on the Budget Deficit,» *Journal of Economic Perspective*, vol. 3, no. 2 (٩) (1989), pp. 17-21.

المتغيرات الحقيقية، ومنها الطلب على النقود في الأجلين الطويل والقصير، وذلك بافتراض أن السندات الحكومية المصدرة لا تُعدّ ثروة لحاملي هذه السندات^(١٠). وتفترض فرضية ريكاردو أن الحكومة تبقي إنفاقها ثابتاً عند مستواه عبر الزمن. وعندما تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة عجز الموازنة، ولكن خفض الضرائب في الوقت الحالي يعني ارتفاع الضرائب مستقبلاً. وبما أن الإنفاق الحكومي ثابت، وهو عبارة عن الإيرادات الكلية للحكومة من الضرائب والسندات، فإن القيمة الحالية للإنفاق الحكومي تحدد القيمة الحالية للضرائب والعوائد الأخرى. وبالتالي فإن القيمة الحالية للضرائب والعوائد الأخرى لن تتغير ما دامت القيمة الحالية للإنفاق لم تتغير^(١١). ويمكن القول إن إصدار السندات من قبل الحكومة، وإن يكن يُعتبر أصولاً (Assets) لحاملي تلك السندات، فإنه في الوقت نفسه عبارة عن مطلوبات (Liabilities) على السكان المنزليين (Household)، وذلك عندما ترغب الحكومة في زيادة الضرائب في المستقبل لإطفاء السندات المصدرة. وإذا كانت الأصول مساوية للمطلوبات، فإن صافي الثروة للمجتمع لن يتغير، وكذلك الاستهلاك، وبالتالي فإن الطلب الكلي لن يتغير^(١٢).

أولاً: عجز الموازنة في الاقتصاد الأردني

يواجه الاقتصاد الأردني ظروفاً اقتصادية صعبة تتمثل في عجز الموازنة، وزيادة حجم المديونية الخارجية، الأمر الذي ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي المحلي، وذلك من خلال تأثيره، وبشكل مباشر، في الكثير من أنشطة القطاعات الاقتصادية التي كانت في الأصل تعاني الركود نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية. ويرى الاقتصاديون وأصحاب الاختصاص أن الاقتصاد الأردني يواجه تحديين كبيرين يتمثلان في عجز الموازنة العامة، الذي يتوقع أن يتجاوز المليار دولار، وذلك حتى نهاية عام ٢٠١٠، بالرغم من قيام الحكومة باتخاذ الكثير من الإجراءات لتخفيض هذا العجز، وحجم المديونية الخارجية ذات الحجم الكبير جداً (حوالي ١٤ مليار دولار أمريكي).

وعند الحديث عن عجز موازنة الحكومة المركزية الأردنية، نرى أن مستويات إنفاق الحكومة تفوق مستويات الإيرادات. ووفقاً للجدول الرقم (١)، نلاحظ أن عجز الموازنة خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠١٠ ارتفع إلى مستويات غير مسبوق؛ إذ بلغ خلال عام ٢٠٠٤ ما مجموعه ٢٢٢ مليون دينار أردني، وبلغ خلال عام ٢٠٠٧ ما مقداره ٦١٥ مليون دينار أردني، وخلال عام ٢٠١٠ ما مجموعه ٨٤٥ مليون دينار أردني.

George A. Vamvoukas, «The Relationship between Budget Deficits and Money Demand: Evidence (١٠) from a Small Economy.» *Applied Economics*, vol. 30 (1998), pp. 375-382.

Robert J. Barro, «The Ricardian Approach to Budget Deficit.» *Journal of Economic Perspectives*, (١١) vol. 3, no. 2 (1989), pp. 37-54.

Vamvoukas, *Ibid.*, pp. 375-382.

(١٢)

الجدول الرقم (١)

الناتج المحلي الإجمالي و خلاصة موازنة الحكومة خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠١٠

البند/ العام	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري (مليون دينار أردني) ^(*)	٨٠٩٠	٨٩٢٥	١١٠٩٢	١٢٥٩٥	١٦١٠٧	١٧٨١٥	١٩٧٠٤ ^(**)
الإيرادات الحكومية والمساعدات (مليون دينار أردني) ^(***)	٣٠٧٨	٣٥٣٨	٣٩١٢	٤٥٤١	٥٤٣١	٦٠٢٩	٥٦٢٠
الإنفاق الحكومي (مليون دينار أردني) ^(***)	٢٩٢٦	٣٠٦٢	٣٤٦٨	٣٩٧١	٤٧٣٨	٤٥٢١	٤٧٧٥
عجز الموازنة (مليون دينار أردني)	١٥٢	٤٧٦	٤٤٣	٥٦٩	٦٩٢	١٥٠٨	٨٤٥
عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	١,٨٨	٥,٣٣	٣,٩٩	٤,٥٢	٤,٣٠	٨,٤٦	٤,٢٩

(*) البنك المركزي الأردني.

(**) مقدّر.

(***) وزارة المالية الأردنية.

ويرى الاقتصاديون أن من غير الممكن التغلب على هذا العجز المرتفع ما بقي الإنفاق الحكومي أعلى من مستوى الإيرادات الحكومية، ذلك أن معظم هذا الإنفاق هو إنفاق لغايات التوظيف ودفع الرواتب ومعاشات التقاعد، وإن أي تخفيض لمستوى الإنفاق سيكون من خلال تخفيض الإنفاق الرأسمالي والاستثماري، الأمر الذي سينعكس سلباً على الاقتصاد وعلى تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي. ووفقاً لما يراه الباحثون وذوو الاختصاص في هذا المجال^(١٣)، فإن لارتفاع العجز أسباباً عدة، منها:

١ - السياسات المتعلقة بالإيرادات

وهي تتضمن:

أ - سياسات الإعفاءات الضريبية بمختلف أشكالها؛ فقد قامت الحكومات المتعاقبة بمنح إعفاءات ضريبية وجمركية مختلفة بحجة تشجيع الاستثمار، وهذه سياسة أضرت بموازنة الأردن العامة، وانعكست سلباً على جيوب المواطنين، وكانت أحد أسباب فقدان جزء من الإيرادات المهمة للموازنة. ولتعويض تلك الإيرادات، عمدت الحكومات إلى فرض أنواع مختلفة من الضرائب، وبنسب مرتفعة، على مختلف شرائح المجتمع فأرهقتها، حيث وصل العبء الضريبي على المواطنين حوالى ٣٠ بالمئة، وهي من النسب المرتفعة جداً في العالم.

(١٣) عدلي قندح، «العجز المزمن في الموازنة العامة: أبرز الأسباب وحلول مقترحة»، جمعية البنوك في الأردن (٢٠٠٩).

ب - سياسات الخصخصة التي تبنتها الحكومات خلال العقود المتعاقبة، وتم بموجبها التخلي عن غالبية موجودات ومؤسسات وشركات القطاع العام، حتى آخر سهم. وعلى أثر ذلك، فقدت الموازنة العامة جزءاً كبيراً من الإيرادات التي كان من الممكن تحصيلها من حصص الحكومة في أرباح تلك الشركات، حيث كان هناك تساهل عام في سياسات الخصخصة المتضمنة بيع جميع المشروعات العامة المدرة للدخل، وفي المقابل كان من الحكمة أن تضع الحكومات حداً لانسحابها من هذه المشروعات بأن تبقى نسبة من أسهم الشركات المخصصة مملوكة لها، أسوة بما قامت به بعض الحكومات في الدول النامية والمتقدمة، إضافةً إلى قيامها بالإبقاء على بعض القطاعات مملوكة لها بالكامل، الأمر الذي سيؤدي إلى الاحتفاظ بنسبة من أرباح تلك الشركات، علاوة على الإيرادات الضريبية المحصلة من الدخل، والأرباح وعوائد التعدين في الشركات التي تمت خصخصتها.

ج - التساهل في تطبيق القوانين والأنظمة، وخاصة على فئات محددة من المواطنين والقطاعات الاقتصادية المتنفذة؛ فهناك تساهل منقطع النظر في تطبيق القوانين والأنظمة على المستثمرين المحليين والأجانب والمواطنين. ومن أبرز الأمثلة ما قامت به وزارة العمل مؤخراً مع العمالة الوافدة المخالفة لأنظمة وقوانين العمل، حيث تم إعفاء تلك العمالة المخالفة من دفع رسوم تصاريح العمل بأثر رجعي، وتم أيضاً إعفاؤها من رسوم المخالفات، وذلك بحجة أن هذه العمالة غير مقبلة على تسوية أوضاعها.

د - التهرب الضريبي والتسامح المفرط؛ فكم من القطاعات الاقتصادية وشرائح المجتمع لا تدفع ضريبة وتتهرب منها، وكم من الأشخاص الذين يتم إعفاؤهم من ضريبة المسقفات وغيرها لأنهم تخلفوا عن دفعها لسنوات طويلة ماضية، الأمر الذي يدفع بالأغلبية التي تسدد التزاماتها المالية لعدم تسديد ما عليها من التزامات ومستحقات طمعاً في إعفائها مستقبلاً، وهو ما يعني أن الحكومة بتساهلها تعلم الناس الالتفاف على القوانين والأنظمة لشعورهم بعدم العدالة وبالغبين وعدم المساواة.

٢ - السياسات المتعلقة بالنفقات

وهي تتضمن:

أ - الزيادات التي حدثت في النفقات المتضمنة بنود الرواتب والأجور والعلاوات واشتراقات الضمان الاجتماعي.

ب - ارتفاع مدفوعات فوائد القروض الداخلية والخارجية على حد سواء.

ج - ظهور مدفوعات جديدة، وبحجم كبير، تمثل إعانات الطوارئ والدعم الناجمة عن ارتفاع نسبة الفقر في الأردن.

د - قيام الحكومة بتنفيذ بعض المشروعات الرأسمالية، وبالتالي زيادة النفقات الرأسمالية التي تشكل ما نسبته ٢٢ بالمئة من إجمالي النفقات الكلية، حيث بلغ مستوى الإنفاق الاستثماري خلال عام ٢٠٠٩ - وفقاً لموازنة ذلك العام - ما مقداره ١,٣ مليار دينار، وهو رقم

يُعتبر مرتفعاً في ظل توجه الحكومة إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تحفيز الاستثمار. ويرى قندح أن المشكلة تراكمت خلال الأعوام القليلة الماضية، حين حصلت قفزات في عجز الموازنة العامة للحكومة المركزية في الأردن^(١٤)، وأن ذلك قد نجم عن الأسباب التالية:

السبب الأول هو قيام الحكومات بإصدار ملاحق موازنات متكررة في الأعوام الأخيرة؛ فقد تم إصدار ملحق موازنة لمرة واحدة في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، ولمرتين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨؛

السبب الثاني هو التراجع الملحوظ في حجم المساعدات الخارجية، التي يعتمد عليها الاقتصاد الأردني منذ نشأته، حيث انخفض من ٨١١,٣ مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى ٣٤٣,٤ مليون دينار عام ٢٠٠٧، ومن ثم عاد ليرتفع مرة أخرى إلى ٦٨٤ مليون دينار.

السبب الثالث هو تداعيات الأزمة المالية العالمية، التي أدت إلى تراجع الإيرادات غير الضريبية والمساعدات، وأدت في المقابل إلى ارتفاع النفقات العامة بشكليها الجاري والرأسمالي، وبصورة ملحوظة. فقد تراجعت الإيرادات الأخرى (إيرادات تسجيل الأراضي والفوائد المالية وفوائد عوائد التخصيص) من ٦١٦ مليون دينار في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ إلى ٥٩٣,١ مليون دينار في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. أما المساعدات الخارجية، فقد تراجعت خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ إلى ٩٥,٩ مليون دينار مقابل ٢٥٩,٨ مليون دينار في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. أما بالنسبة إلى النفقات الجارية، فقد ارتفعت من ٢٠٧٥,٢ مليون دينار في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٢٠٥,٣ مليون دينار عام ٢٠٠٩. وبالمحصل، ارتفع حجم العجز في الموازنة العامة ليصل إلى ٦٢٦ مليون دينار في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، مقارنة بـ ٢٩٨ مليون دينار في النصف الأول من عام ٢٠٠٩.

ثانياً: البيانات والنموذج القياسي

استخدمت الدراسة البيانات الاقتصادية الممثلة في عرض النقد الحقيقي (Real Money Supply M2) - بمفهومه الواسع. وقد تم حساب هذا المتغير من خلال قسمة عرض النقد بمفهومه الواسع على المستوى العام للأسعار (Consumer Price Index - CPI)، وذلك للدلالة على أن هذا المتغير يدل على الطلب الحقيقي على النقود في حالة التوازن. والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real Gross Domestic Product - RGDP) الذي تم الحصول عليه من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي على مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator). ومعدل الفائدة على الودائع (Interest Rate on Deposits)، ومعدل التضخم والإنفاق الحكومي الحقيقي الذي تم احتسابه من خلال قسمة الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار. أما بالنسبة إلى عجز الموازنة، فقد تم الحصول عليه من خلال قسمة لوغاريتم الإيرادات الحكومية على لوغاريتم النفقات الحكومية، وقد تم أخذ البيانات بشكل لوغاريتمي باستثناء معدل الفائدة على الودائع ومعدل التضخم.

(١٤) المصدر نفسه.

وعلى صعيد النموذج القياسي، قامت الدراسة باستخدام النموذج القياسي التالي^(١٥)، وذلك بهدف اختبار العلاقة بين عجز الموازنة والطلب على النقود في الأردن:

$$\ln RM_t = B_0 + B_1 \ln RGDP_t + B_2 \ln RGE_t + B_3 \ln BD_t + B_4 R_t + B_5 CPI + \varepsilon_t \quad (1)$$

حيث إن:

RM : Real Money Demand,
RGDP : Real Gross Domestic Product,
RGE : Real Government Expenditures,
BD : Budget Deficit,
R : Interest Rate on demand Deposit,
CPI : Consumer Price Index,
ε : White Noise Error.

وقبل البدء بالنموذج القياسي، قام الباحث بإجراء اختبار ديكي فولر (Dickey Fuller Test)، وذلك بهدف اختبار المتغيرات ومعرفة ما إذا كانت مستقرة (Stationary) أم أن لها جذر الوحدة (Unit Root). وقد بيّنت نتائج الاختبار أن عرض النقد الحقيقي والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي الحقيقي، بالإضافة إلى معدل العائد على الودائع تحت الطلب، غير مستقرة عند المستوى (Level)، بينما كان عجز الموازنة ومعدل التضخم مستقرين عنده. وفي المقابل، بيّنت النتائج أن جميع المتغيرات في عينة الدراسة مستقرة عند الفرق الأول (First Difference). وبيّنت الجدول الرقم (٢) والجدول الرقم (٣) نتائج اختبار ديكي فولر عند المستوى وعند الفرق الأول.

الجدول الرقم (٢)

نتائج اختبار ديكي فولر عند المستوى

Variables	T- Statistics	Prob	Critical Value	Level
Real Money Supply	0.375855	0.9039	2.935001	5%
Real Gross Domestic Product	0.112234	0.9414	2.933158	5%
Real government Expenditures	0.0.66757	0.8438	2.933158	5%
Budget Deficit	6.030439	0.0000	2.933158	5%
Demand Deposit Interest	1.224439	0.6550	2.933158	5%
Inflation	3.645566	0.0088	2.933158	5%

Saad and Kalakech, «The Impact of Government Deficits on Money Demand: Evidence from (١٥) Lebanon».

الجدول الرقم (٣) نتائج اختبار ديكي فولر عند الفرق الأول

Variables	T-Statistics	Prob	Critical Value	Level
Real Money Supply	4.536955	0.0007	2.935001	5%
Real Gross Domestic Product	7.338917	0.0000	2.935001	5%
Real government Expenditures	5.411475	0.0001	2.935001	5%
Budget Deficit	6.030439	0.0000	2.933158	5%
Demand Deposit Interest	5.929717	0.0000	2.935001	5%
Inflation	6.030439	0.0000	2.933158	5%

ومن ثم، قام الباحث بإجراء الاختبار القياسي من خلال الاعتماد على نموذج Ordinary Least Square، (انظر الجدول الرقم (٤) الوارد في ملحق الدراسة). وقد كانت النتائج كما يلي:

$$\ln RM_t = -5.75 + 0.339 \ln RGDP_{t-1} + 1.164 \ln RGE_{t-1} + 5.167 \ln BD_{t-1} - 0.0345R_t - 0.0084CPI_t \quad (2)$$

وبهدف التأكد من صحة نتائج الاختبار، قام الباحث بإجراء اختبار Breusch Godfrey Serial Correlation LM Test، وذلك بهدف معرفة ما إذا كان هنالك ارتباط تسلسلي (Serial Correlation) أم لا، فوجد أن نتائج الاختبار لم تكن ذات دلالة معنوية (انظر الجدول الرقم (٥) الوارد في ملحق الدراسة)، وهو ما يعني وجود مشكلة ارتباط تسلسلي.

وعليه، قام الباحث بإعادة إجراء الاختبار مرة أخرى من خلال أخذ الفرق الثاني للمتغيرات الواردة في الدراسة، باستثناء معدل الفائدة على الودائع ومعدل التضخم. وقد تمت إعادة التقدير والحصول على المعادلة الرياضية التالية (انظر الجدول الرقم (٦) الوارد في ملحق الدراسة):

$$\ln RM_t = -6.51 + 0.278 \ln RGDP_{t-2} + 1.212 \ln RGE_{t-2} + 6.135 \ln BD_{t-2} - 0.0544R_t - 0.0127CPI_t \quad (3)$$

وللتأكد من صحة النتائج، قام الباحث بإعادة الاختبار من خلال اختبار Breusch Godfrey Serial Correlation LM Test، فبيّنت نتائج الاختبار أن المعلومات ذات دلالة معنوية، الأمر الذي يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي (انظر الجدول الرقم (٧) الوارد في ملحق الدراسة).

ثالثاً: النتائج

وجدت الدراسة النتائج التالية:

الطلب على النقود يرتبط بعلاقة إيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا يدل على أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو عامل محدد للطلب على النقود في الأردن، ويتفق

مع ما وجدته الدراسات السابقة والمتضمنة أن العلاقة بين الطلب على النقود والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي علاقة إيجابية^(١٦).

● الطلب على النقود يرتبط بعلاقة إيجابية مع الإنفاق الحكومي الحقيقي، وهذا يتوافق مع ما تم إجراؤه من دراسات سابقة وجدت أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والطلب على النقود علاقة إيجابية^(١٧).

● الطلب على النقود يرتبط بعلاقة إيجابية مع عجز الموازنة، وهذا يتفق مع التفسير الكينزي والنيوكلاسيكي المتضمن أن عجز الموازنة سيكون له تأثير إيجابي في الطلب على النقود.

● الطلب على النقود يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل الفائدة على الودائع، وهذا يتماشى مع النظرية الكمية للنقود المتضمنة أن ارتفاع معدلات الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود، والعكس صحيح.

● الطلب على النقود يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل التضخم، وهذا يتماشى مع الدراسات السابقة، ومنها الدراسات التي تم إجراؤها على الدول النامية^(١٨)، بالإضافة إلى الدراسات التي أجراها كاغان، والدراسات التي أجريت على البيرو^(١٩).

ملحق الدراسة

الجدول الرقم (٤)

نتائج اختبار OLS من خلال الفرق الأول

Variables	Coefficients	Std. Error	t- Statistics	Prob
RGDP(-1)	0.339200	0.106470	3.185885	0.0030
REX(-1)	1.163930	0.124854	9.322304	0.0000
BD(1)	5.166813	1.517298	3.405272	0.0016
DDI	-0.034513	0.025094	-1.375349	0.1775

يتبع

(١٦) Yu Hising [et al.], «Macroeconomic Policies and Economic Growth: The Case of Costa Rica», *Journal of Applied Business Research*, vol. 21, no. 2 (2005).

(١٧) Godwin Chigozie Okpara and William Chimee Nwaoha, «Government Expenditures, Money Supply, Prices and Output Relationship in Nigeria: An Econometric Analysis», *International Research Journal of Finance and Economics*, no. 54 (2010).

(١٨) A. C. Ariza [et al.], «Inflation-Rate Volatility and Money Demand: Evidence from Less Developed Countries», *International Review of Economics and Finance*, vol. 14 (March 2005).

(١٩) «Money Demand and Inflation in Peru, 1979-1991», Federal Reserve Bank of Cleveland (2005).

CPI	-0.008422	0.003550	-2.372318	0.0231
C	-5.750347	1.559456	-3.687407	0.0007
R-squared	0.983214	Mean Dependent var		3.871687
Adjusted R- Square	0.980883	S.D dependent Var		0.794860
S.E of regression	0.109902	Akaike info Criterion		-1.446894
Sum square resid	0.434823	Schwarz Criterion		-1.198655
Log likelihood	36.38477	Hannan- Quinn Criterion		-1.355905
F- Statistics	4217288	Durbin-Watson Stat		1.085189
Prob (F-statistics)	0.000000			

الجدول الرقم (٥)

اختبار Breusch- Godfrey Serial Correlation LM Test

F-Statistics	14.70714	Prob. F(2.34)	0.0000
Obs*R-square	19.48142	Prob. Chi-Square (2)	0.0001

الجدول الرقم (٦)

نتائج اختبار OLS من خلال الفرق الثاني

Variables	Coefficients	Std. Error	t- Statistics	Prob
RGDP(-1)	0.277959	0.093210	2.982079	0.0052
REX(-1)	1.211627	0.112471	10.77280	0.0000
BD(1)	6.135065	1.363367	4.499938	0.0001
DDI	-0.054473	0.023028	-2.365530	0.0237
CPI	-0.012705	0.003152	-4.030933	0.0003
C	-6.510283	1.387254	-4.692927	0.0000
R-squared	0.984639	Mean Dependent var		3.904369
Adjusted R- Square	0.982444	S.D dependent Var		0.775638
S.E of regression	0.102771	Akaike info Criterion		-1.578171
Sum square resid	0.369665	Schwarz Criterion		-1.327405
Log likelihood	38.35251	Hannan- Quinn Criterion		-1.486856
F- Statistics	4486893	Durbin-Watson Stat		1.846592
Prob (F-statistics)	0.0000			

الجدول الرقم (٧)

اختبار Breusch- Godfrey Serial Correlation LM Test

F-Statistics	1.542807	Prob. F(2,34)	0.2288
Obs*R-square	3.505834	Prob. Chi-Square (2)	0.1733

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية الحركة القومية العربية في القرن العشرين (دراسة سياسية)

هاني الهندي

يستعرض أ. هاني الهندي (وهو أحد طلائع المناضلين والمفكرين العرب الذين كرسوا حياتهم، بل ووهبوا للعمل القومي العربي) تاريخ العمل القومي العربي في أقطار الوطن العربي والنهضة العربية، منذ أيام محمد علي باشا في مصر، إلى يومنا هذا. وفي هذا العمل التأريخي لحركة القومية العربية، يرصد ويتابع نشأتها وتطورها ونضالات رجالها في سبيل التحرير والوحدة، وهو الذي أسهم في هذا النضال على امتداد الخمسين سنة الماضية.

وهو في تعريف القومية العربية يرى أنها فكرة تهدف إلى تحقيق وحدة الأمة العربية، وإقامة دولة واحدة لها في الوطن العربي الكبير، وبناء نهضة جديدة بعد قرون من الغياب شبه الكامل عن مسيرة التاريخ الإنساني. فالقومية في جوهرها - برأيه - دعوة إلى تأكيد هوية الأمة وشخصيتها الخاصة المميزة أمام الغير؛ وهي فكرة وحركة نضالية تهدف إلى بناء دولة خاصة بالعرب، بعد أن تنحدر الأمة من الحكم الأجنبي، وتوفّر الحرية لأبنائها.

ويركّز الكاتب، فيما يركّز، على الوحدة وتحرير فلسطين كدعامتين أساسيتين للقومية العربية، فالوحدة القومية الحقيقية هي الركيزة النوعية الأساسية، وهي الأصل والهدف الذي يريجه ويريد به كل عربي وأغ لواقع الحياة السياسية وحقيقة قوتها الأساسية؛ وفي فلسطين عرف العرب قمة التحدي، وعلى أرض فلسطين سوف يتقرّر المستقبل العربي.



٥٧٦ صفحة

الثمن: ٢٤ دولاراً

أو ما يعادلها